



توفرها التطبيقات التكنولوجية المبنية على معايير وتعريفات موحدة لقواعد المعلومات والإجراءات المنبثقة عنها. وقال "هنا تكتسب فكرة الحكومة الالكترونية في فلسطين أهمية خاصة، حيث أن تقديم الخدمات الحكومية إلكترونياً يعتبر حاجة ملحة خاصة في ظل الإجراءات التعسفية التي تقوم بها قوات الاحتلال. ولعل فكرة الحكومة الالكترونية توفر وسيلة هامة في وجه إجراءات الاحتلال وقيوده".

وشدد فياض على أهمية دور القطاع الأكاديمي والشراكة معه في انجاز مشروع الحكومة الالكترونية، حيث الاستفادة من الخبرات الأكاديمية، ودعا كافة القطاعات وعلى مختلف المستويات الرسمية والأهلية والقطاع الخاص لزيادة انخراطها في هذا الجهد لما فيه من أهمية تعود بالنفع على شعبنا، وقال "إن تطوير الحكومة والخدمات الالكترونية، يشكل حافزاً هاماً للرقى بأداء شركاتنا الفلسطينية. ولا يأتي هذا الجهد معزولاً عما تقوم به الحكومة من جهد لتأمين تبؤ فلسطين موقعاً متقدماً في قائمة الدول المستهدفة كمقصد استثماري". وأضاف "من المفيد، بل من الضروري، أن يتواصل هذا الجهد على قاعدة المساهمة في مسيرة البناء الشاملة لمؤسسات دولتنا الفلسطينية، القوية والقادرة والعصرية، والتي تشكل الركيزة الأساسية لبرنامج عمل الحكومة".

بدوره خليل الهندي رئيس جامعة بيرزيت قال: "إن موضوع المؤتمر حالة تطويرية تبني على تراكمية الماضي، وتتطلع للمستقبل بإرادة التحدي والتنافس.. هذه هي جامعة بيرزيت، تقف كزيتون فلسطين، متجذرة في الأرض صموداً، ومطلقة عنان أغصانها في السماء حرية وأملاً".

واعتبر أن هناك أربعة قضايا تعد مفاتيح هامة للنقاش في المؤتمر؛ الأولى تتعلق بالموارد المتاحة فلسطينياً، حيث أن أي استثمار حالي أو مستقبلي في أي قطاع معرفي أو تنموي يقتضي استغلال الإمكانيات المتوفرة، ووضع الخطط الكفيلة لتطويرها والحفاظ على استدامته، أما القضية الثانية فهي العلاقة بين مختلف الأطراف، وأهمية التنسيق والتكاملية بين مختلف القطاعات الحكومية والأهلية والخاصة والأكاديمية.

وأضاف أن قضية بناء أرضية مشتركة لفهم غايات الحكومة والخدمات الإلكترونية ومنافعها، هامة جداً إذ يتعدى الفهم الذي نسعى إليه تسهيل الخدمات أو توحيدها، لنصل إلى الحكومة بمفهومها الواسع،

وتابع "أما القضية الرابعة، فيمكن تسميتها ببناء النسق، بمعنى أن هناك العديد من التجارب الفلسطينية في هذا المجال، وفي العديد من المؤسسات، والتي يستند كل منها إلى مرجعية معينة".

من جهتها د. صفاء ناصر الدين، وزيرة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، فتناولت انجازات الوزارة فيما يتعلق بالحكومة الإلكترونية والتي اعتبرتها تمثل البنية التحتية للخدمات الإلكترونية الحكومية، فقالت: "لقد استطاعت الوزارة تطوير استراتيجية المعلوماتية بالتعاون مع منظمة OECD والعديد من الوزارات، وقمنا باعداد مشروع قانون المعاملات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني الذي ينتظر إقراره من السيد الرئيس".

وأضافت "لقد تم تطوير إطار التبادل البيني الفلسطيني "زنا" بمساعدة وخبرة أكاديمية الحكومة الإلكترونية في جامعة بيرزيت، وبالتعاون مع خمس مؤسسات حكومية، هي وزارات المالية، والداخلية، والاقتصاد الوطني، وسلطة النقد الفلسطينية، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وقد حظي "زنا" بإعجاب العديد من الدول، كما نقوم حالياً ببناء نظام عنونة فلسطيني بمساعدة

الأكاديمية وهو عبارة عن قاعدة بيانات لجميع العناوين في الأراضي الفلسطينية وهو هام لتقديم الخدمات الكترونياً".

وتابعت الحديث عن الانجازات فأشارت إلى تمكن الوزارة من بناء الشبكة الحكومية لربط الوزارات فيما بينها، والتي توفر سيلاً للأمان المعلوماتي وتخفيض تكلفة الاتصال بين المؤسسات الحكومية، إضافة إلى تشكيل فريق وطني لأمن المعلومات، وإنجاز الاستراتيجية الوطنية لأمن المعلومات التي احتوت على العديد من الارشادات والتعليمات والمعايير للوصول إلى نظام أمن معلومات أساسي في فلسطين".

من جهته حسن قاسم رئيس اتحاد شركات أنظمة المعلومات الفلسطينية (PITA) أكد في كلمته على أهمية الشراكة ما بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في مجال الخدمات الألكترونية وهذا يمكننا من الوصول الى تطوير هذا القطاع ليس على مستوى السوق الفلسطيني فحسب ولكن الوصول الى السوق العالمي

وفي كلمته أكد د. مصطفى جرار رئيس أكاديمية الحكومة الإلكترونية، مدير معهد ابن سينا لهندسة المعرفة وتقنيات المعرفة حول ما تمثله الحكومة الإلكترونية وفوائدها فقال إن من شأنها تسهيل حياة المواطنين واختصار إجراءاتهم الرسمية والوقت المطلوب لذلك. كما توفر الخدمات الإلكترونية تسهيلات عديدة للشركات والمستثمرين ما سيسهم في رفع الاقتصاد الفلسطيني، والمساهمة في المؤسسة والحد من الفساد، وخفض تكاليف الخدمات، لما توفره التكنولوجيا من شفافية وسهولة في كشف الفساد ولن يكون أحد بحاجة لآخر لتسريع معاملاته.

وأضاف جرار أن تقديم الخدمات الإلكترونية يحد من تأثير الحواجز الإسرائيلية وإجراءات الاحتلال بتقطيع أوصل الأراضي الفلسطينية والفصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ما يعني استمرار الكثير من المعاملات الحكومية رغم هذه الإجراءات الاحتلالية. مشدداً على أن أكثر من سبعين بالمائة من الشعب الفلسطيني يعيشون بين لاجئ ومغترب في أرجاء المعمورة، فإن تقديم الخدمات الإلكترونية يمثل جسراً للتواصل بين من فرضت عليهم الظروف التواجد خارج الوطن مع المؤسسات الفلسطينية.

وكان قد افتتح المؤتمر د. باسم الصيرفي من معهد ابن سينا وقال: "لقد كان معهد ابن سينا المبادر لمشروع أكاديمية الحكومة الإلكترونية ويقوم على قيادته وإدارته. وقد خطط للمؤتمر ليكون ورشة عمل وطنية عرض فيها إنجازات المشروع من التدريبات الاحترافية والاستشارات المتخصصة والأبحاث العلمية من جهة، ونقاش لاستشراف مستقبل هذا الشأن الحيوي وآليات العمل القادمة من جهة أخرى".

وتمحورت جلسات المؤتمر فكانت الجلسة الأولى التي يديرها المهندس سليمان الزهيري وكيل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حول تجربة حكومة دبي الإلكترونية، ويتحدث د. صبري صيدم مستشار الرئيس لشؤون تكنولوجيا المعلومات حول أهمية وآفاق تطبيق الحكومة الإلكترونية في فلسطين، فيما يتحدث د. مصطفى جرار حول اطار التبادل البيئي للحكومة الإلكترونية الفلسطينية، فيما يتحدث الخبير البريطاني ديفد شديوك عن افضل ممارسات أمن المعلومات عالمياً، هذا ويتناول د. مشهور أبو دقة وزيرة الاتصالات السابق مراجعة جادة للتحديات الحقيقية التي تواجه تطبيق الحكومة الإلكترونية.

وفي القسم الثاني من المقرر تنظيم ثلاثة جلسات في الوقت ذات، الأولى يديرها د. صفوان الناظر حول مشاريع وتجارب في الحكومة الإلكترونية، والثانية حول أمن المعلومات، والثالثة يديرها د. جميل سالم حول الحوكمة الإلكترونية والقانون والعلاقة مع

أما الءلسة الأءرة والءى ىءرها ء. صبرى صىءم بمءاركة ءء من الوزراء ىمءلون الوزارات الشرىكة فى مءروع الءكومة الأءرونفة وهم المواءل والءاءلفة والاقتصاد ءلقة نقاش وزاوفة بهءف إلقاء الضوء على أهم ءءارب وقصص النءاء والءروج بءوصفاء وءطواء مءءة لءطبىء الءكومة الإلءرونفة فى فلسطفن.

رابط الموضوع: <http://www.maannews.net/arb/ViewDetails.aspx?ID=499115>

